

محافظ المركزي الكويتي: سعر الخصم في الكويت مناسب للأوضاع الحالية



الشيخ سالم عبد العزيز الصباح

المرتفعة. وتعزز الكويت تشكيل اتحاد نقدي مع كل من السعودية وقطر والبحرين. واستبعد المحافظ رفع الضمان الحكومي على الودائع البنكية في وقت قريب. وقال الشيخ سالم "سيتم النظر في رفع هذا الضمان بانتهاء الظروف التي أدت إليه وفي اعتقادي أن الوقت ليس مناسباً الآن للحديث عن مثل هذا الإجراء". وأوضح أن القانون الصادر في 2008 بشأن الضمان الحكومي للودائع لدى البنوك المحلية في دولة الكويت والذي صدر بعد أزمة بنك الخليج الكويتي هدف بالأساس "إلى دعم الثقة في الجهاز المصرفي وحماية الوضع التنافسي للبنوك المحلية".

وذكر أنه منذ تفاقم الأزمة المالية العالمية في الربع الأخير من عام 2008 قام بنك الكويت المركزي بإجراء ستة تخفيضات في سعر الخصم لديه بمقدار 325 نقطة أساس اعتباراً من 8 أكتوبر تشرين الأول 2008 ليصل إلى 2.5 في المئة اعتباراً من 8 فبراير شباط 2010. وتخلت الكويت عن ربط عملتها بالدولار في عام 2007 لصالح سلة من العملات يهيمن عليها الدولار لتقليص نسبة التضخم المرتفعة آنذاك. ومن المتوقع أن تحقق الكويت رابع أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم معدل نمو يبلغ 4 في المئة هذا العام مقارنة مع تقديرات بتسجيل نسبة نمو 3 في المئة في العام الماضي بفضل اسعار الخام

الكويت / 14 أكتوبر / رويترز: قال محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح في تصريحات صحفية إن سعر الخصم البالغ حالياً 2.5 في المئة يعتبر مناسباً للأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية السائدة في المرحلة الراهنة. وقال الشيخ سالم في مقابلة مع جريدة الجريدة الكويتية "إن قرار تخفيض سعر الخصم يأتي ضمن إطار المتابعة الحثيئة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي لتلك الأوضاع ولن يتردد (البنك) في اتخاذ ما يلزم من قرارات من شأنها زيادة ترسيخ الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي وبما يتناسب مع أي تطورات محلية وخارجية أخرى".



والعام بالاستيراد، وخضوع الدولة المدينة لنمط التجارة الحرة، تحت حجة ضرورة الانفتاح والمنافسة الأجنبية.

ويمكن القول في سياق ذلك أن أزمة الاقتراض في السنوات الأخيرة كانت أحد المؤشرات المناسبة لظهور العديد من التجديدات في تحليل الآليات التي تربط بين النمو والاقتراض، ومفهوم السياسة الاقتصادية في البلدان النامية في إدارة المصارف لسندات ديونها وعلاقتها مع البلدان المدينة. وبالتأكيد أن هذه التجديدات ستساعد في الحصول على نتائج جيدة، لحل أزمة ديون العالم الثالث، ولكن على المدى الطويل وليس القريب. وبهذه النظرة تظهر أزمة الديون في الثمانينيات، تماثلاً مع أزمة الثلاثينيات التي كانت كذلك أزمة عامة، ودامت نتائجها على فعل النظام المالي الدولي طويلاً. وبالأخير استطاع القول إنه يمكن للتنسيق الأوثق بين جميع الأطراف المشتركة في القضية، دولا، أو مؤسسات، أو أفراداً، أن يفسح الأمل لمخرج أكثر ملائمة مما آلت إليه أزمات الديون.

اقتصادية واجتماعية معينة ذات علاقة بالتجارة الخارجية، والإنفاق العام.

اتباع سياسة الرقابة على الصرف

ولهذا قال أحد الاقتصاديين: إن وسيلة إعادة جدولة الديون ما هي إلا فخ من قبل الحكومات والمؤسسات المالية الخاصة في الدول الصناعية والدائنة: لإيقاع المقترضين في جبال الديون، وزيادة تراكمها سنة بعد أخرى. ولا شك في أن الدولة التي تطلب إعادة جدولة ديونها الخارجية، هي في وضع اقتصادي مأساوي، وفي أزمة اقتصادية حادة، و مما يزيد الأمر تعقيداً مطالب واشتراطات صندوق النقد الدولي: حيث يطالب الدول المدينة بتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية: أي: هبوط سعر صرفها الرسمي، وعدم اتباع سياسة الرقابة على الصرف، والسماح بالتعامل في النقد الأجنبي، وإلغاء أي قيود تتعلق بسياسة الاستيراد، وإلغاء الإجراءات المتعلقة بتشجيع الصادرات، والسماح للقطاعين الخاص

أزمة الديون في العالم الثالث ومسبباتها

تضخم الديون في اقتصاديات بعض الدول المدينة سببه الارتفاع الجنوني لأسعار الفائدة وحمى المضاربات

البلدان وتزايد ذلك في الثمانينيات وشكلت أهم الصعوبات الاقتصادية في تلك البلدان وخطراً على قدرة النظام المالي على الاستمرار.

في الواقع إن ظهور أزمة الديون في العالم الثالث في السنوات الأخيرة، لم تكن حقاً ظاهرة جديدة كلياً، وفي هذا الصدد تبين دراسة تاريخ أزمات الاقتراض الدولي - وكان القرن التاسع عشر مدخلاً مفيداً لأزمة الديون - أن عوارض أزمة الاقتراض ظهرت منذ وجدت الديون الدولية، حتى إن الطابع العام للأزمة ليس جديداً حقاً.

د. زيد بن محمد الرماني

تحليل الآليات التي تربط بين النمو والاقتراض يساعد في حل أزمة الديون

عولمة الديون في العالم الثالث سياسة لجأت إليها عدد من الدول كوسيلة للاقتراض من الخارج منذ زمن بعيد، وسجلت بعض الدول نجاحات بارزة في الاستفادة من القروض، و لكن الدول ذات الدخل الضعيف تعرضت لتفاقم مشكلة الديون حتى بلغ الأمر لدى بعضها حد وقف مسار النمو و تدهور مستوى المعيشة فيها. في الثمانينيات تعرضت ديون العالم الثالث لأزمة حادة ، لكنها لم تكن الأولى في تاريخ الديون بسبب الاقتراض الدولي فقد بدأت تظهر منذ وجدت الديون الدولية. ومن أبرز الأزمات الحادة كانت أزمة الثلاثينيات من القرن الماضي التي شكلت أزمة الاقتراض في

والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث: إن الواقع الملموس في اقتصاديات بعض الدول المدينة هو أن أسباب تضخم الديون إنما تعود إلى عدة عوامل منها الارتفاع الجنوني في أسعار الفائدة في الأسواق الدولية، حمى المضاربات والقوض التي تسود نظام النقد الدولي، الارتفاع الهائل في أسعار صادرات الدول الصناعية التي تستورد من الدول المدينة، الكساد الاقتصادي العالمي وأثاره السلبية على قيمة صادرات الدول المدينة، الحماية التجارية التي تفرضها الدول الصناعية على السلع المصدرة إليها.

أزمة الديون المكسيكية

إن معدلات الفوائد المرتفعة على الديون الخارجية وازدياد مبالغ الديون لدى معظم دول العالم الثالث إلى إبطاء في نموها الاقتصادي، وتدنت عائدات صادراتها بالعملة الأجنبية. ومن المعروف في السياسة الاقتصادية الدولية أن أزمة الديون المكسيكية في

أسباب أزمة الديون

يقول جان برتيليمي في كتابه "ديون العالم الثالث": إن موقف المصارف حيال البلدان المدينة من العالم الثالث لا يمكن اعتباره سبباً لأزمة الديون؛ فهو بكل حال سبب ونتيجة في آن معا، لذلك فإنه من الصعب إثبات أن الأزمة قد نجمت من سياسة اقتراض مفرطة من جانب بلدان العالم الثالث. وللأسف، فإنه لا يتوافر إلا القليل من الإحصاءات الموثوقة حول ديون بلدان العالم الثالث، وكان هذا النقص ذاته أحد أسباب أزمة

الديون. والحقيقة، فإن هناك عدة أسباب كانت وما تزال تدفع دول العالم الثالث إلى الاستدانة، ومنها السياسة الإنمائية المتبعة في العالم الثالث، وسوء توزيع الدخل، واتباع أنماط استهلاكية تحاكي أنماط الاستهلاك في الدول الصناعية، والتمدين العشوائي، وتدني الإنتاج الزراعي، وتضخم الإنتاج الصناعي. ويقول د. علي وهيب في كتابه "خصائص الفقر

بورصات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تفقد (140) مليار دولار نتيجة الاضطرابات



وتابع «الوضع العالمي اثر على معنويات المستثمر كما أن النتائج المالية من معظم الشركات في المنطقة لم تكن قوية بدرجة تسمح بمواجهة الخسائر». وقال التقرير دون تطرق للتفاصيل إن أنشطة الطرح الأولى ساعدت على تجدد انعاش بطيء في الاسواق العربية وشهد عام 2010 طرح 27 اصدارا وجمع 2.75 مليار دولار مقارنة مع 17 طرحا بقيمة 1.98 مليار دولار في العام السابق.

كانون الثاني قبل يوم من الأزمة السياسية في مصر التي امتدت إلى دول أخرى في الشرق الأوسط. وأضاف تقرير الصندوق ومقره أوطيبي أن البورصات العربية ارتفعت نحو تسعة بالمئة في عام 2010 وبلغت قيمتها السوقية 983.8 مليار دولار. وقال مسؤول في الصندوق رفض نشر اسمه لرويترز «الوضع في المنطقة اثر على معنويات المستثمرين رغم أن بعض الاسهم مغرية».

أبوظبي / 14 أكتوبر / رويترز: قال تقرير إن أسواق الأسهم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقدت 140 مليار دولار من القيمة السوقية للأسهم في الاسابيع الخمسة الماضية مع اتساع نطاق الاضطرابات في المنطقة ما أصاب المستثمرين بالقلق. وأعاد تقرير لصندوق النقد العربي أن القيمة السوقية للأسهم في 16 بورصة عربية بلغت 862 مليار دولار في الرابع من مارس آذار مقارنة مع 1002 مليار في 25 يناير

هونج كونج.. الاقتصاد الأكثر تحرراً في العالم



الملكية العقارية وحرية الشركات والنظام النقدي. وتراجعت الولايات المتحدة إلى المركز التاسع من الثامن العام الماضي وهبط ترتيب بريطانيا إلى السادس عشر من الحادي عشر في 2010 بسبب ما قال التقرير أنه مزيد من السياسات تبنيتها كردود أفعال للاضطراب الاقتصادي العالمي. واحتلت كوريا الشمالية المركز التاسع والسبعين بعد المئة متذيلة الترتيب بحصولها على نقطة واحدة بينما جاءت زيمبابوي في المركز الثامن والسبعين بعد المئة مسجلة 22.1. ولم تحصل أفغانستان والعراق وليختشتاين على تصنيف.

وقال التقرير "هونج كونج من أعلى مراكز المال والاعمال تنافسية في العالم وقد أظهرت درجة عالية من المرونة في خصم الازمة المالية العالمية". وأعطت حرية التجارة والتمويل أكبر دفعة لترتيب هونج كونج التي سجلت درجات عالية أيضا في معايير حرية الاستثمار وحقوق

البنوك المركزية العالمية تشير إلى مخاطر أسعار أكثر حدة

الأمريكيين ألا يستبعدوا شراء مزيد من السندات إذا ساءت الأوضاع وهو ما يشير إلى استمرار مخاوف البنك بشأن النمو الاقتصادي. وتدفع المخاوف بشأن التضخم الأسهم العالمية بعيدا عن أعلى مستوياتها في 30 شهرا المسجلة الشهر الماضي ودفعت توقعات رفع الفائدة في منطقة اليورو العملة الموحدة إلى أعلى مستوى في أربعة أشهر متجاوزة 1.40 دولار. وسجل مؤشر الأمم المتحدة لأسعار الغذاء العالمية مستوى قياسيا مرتفعا في فبراير شباط مدفوعا بارتفاع أسعار الحبوب وشح المعروض بينما صعد النفط الخام الأمريكي مجددا لأعلى مستوى في عامين ونصف العام بفعل مخاوف من تعطل الامدادات من دول عربية منتجة للنفط.

ما دفع اليورو إلى الارتفاع بشدة. وقال دينيس لو كهارت رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي في اتلانطا إن على صانعي السياسة النقدية

يرفع أسعار الفائدة في منطقة اليورو الشهر المقبل تباينا مع موقف مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) الأكثر تيسيرا



سويسرا / 14 أكتوبر / رويترز: قالت بنوك مركزية كبيرة إن ارتفاعا في أسعار الغذاء والنفط جعل خطر التضخم أكثر حدة لكنها حذرت من أن تشديد السياسة النقدية في المقابل لن يعضي بنفس الوتيرة. وقال جان كلود تريشيه بوصفه رئيسا لمحادثات عن الاقتصاد العالمي في بنك التسويات الدولية إن أحدث ارتفاع في أسعار النفط يزيد من أهمية تحذير كان قد وجهه عن الضغوط التضخمية في يناير كانون الثاني إلا أن من المنتظر حتى الآن أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا قويا نسبيا. وقال تريشيه "التوترات الاضافية الملحوظة في أسعار النفط والطاقة تعطي أهمية اضافية للرسالة التي وجهناها في يناير إلى الاقتصاد العالمي ككل". وأبرز تحذير مفاجئ الأسبوع الماضي من تريشيه رئيس البنك المركزي الأوروبي بأن البنك قد

لا يعني أن بعض البنوك المركزية تتخلى عن التزامها بتحقيق استقرار الأسعار.